النظرية الحديثة في التجارة الخارجية

م.د. رائد فاضل جويد

فرضية البحث

اعتمد البحث على فرضية مفادها أن النظرية الحديثة في التجارة الخارجية وبالأخص نظرية هيكشر– اوهلين، هي أهم نظرية في هذا المضمار وأكثرها واقعية لحد الآن.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من كون إن نظريات التجارة الخارجية من الموضوعات التي تجمع بين الأصالة والحداثة في الوقت نفسه في الأدب الاقتصادي، فهناك نظريات للتجارة الخارجية تعود إلى الفكرالكلاسيكي القديم وأخرى تذهب إلى الفكر الكلاسيكي الحديث.وتتبع أساس العمليات التجارية فيما بين البلدان إلى النظريات الحديثة في التجارة الخارجية كونها الأكثر واقعية وأكثرها تطبيقاً في الواقع العلمي.

مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الآتي:– هل يمكن للنظرية الحديثة في التجارة الخارجية –وبالأخص نظرية هيكشر–أوهلين – أن تكون الأساس في قيام عملية التبادل التجاري بين البلدان.

هدف البحث

يهدف البحث لبيان مفهوم التجارة الخارجية، ومن ثم عرض الجانب النظري للنظريات الحديثة في هذا المجال.

منهجية البحث

من اجل الوصول إلى هدف البحث واختبار فرضيته، تمت دراسة النظرية الحديثة في التجارة الخارجية من خلال الاعتماد على العديد من المراجع العلمية من كتب وأبحاث ورسائل علمية.من أجل التحقق من صحة فرضية البحث والوصول إلى أهدافه، تم توزيعه إلى مبحثين :تناول المبحث الأول : ماهية التجارة الخارجية. والمبحث الثاني: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية.وأخيرا انتهى البحث بعدد من الاستنتاجات والمقترحات.

المـــــــقدمـــــــة

يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية المهمة، نظرا لدوره الفعال في مختلف المجالات ، وقد ظهر هذا الدور بشكل كبير نتيجة للأوضاع التي ميزت العالم منذ التسعينات من القرن الماضي، والمتمثلة في العولمة وتداخل الاقتصاديات فيما بينها والدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه التجارة الخارجية في تنمية وتطور الاقتصادات إلى غيرها من الأسباب ، مما ترتب عليه الاهتمام الكبير بموضوع التجارة الخارجية وما يمكن أن يقدمه هذا القطاع الحيوي والمهم من اجل تنمية تطور الاقتصادات المختلفة.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

بغيه التعرف عن ماهية التجارة الخارجية سيتم التطرق إلى ذلـك من خـلال المطالب أدناه:

المطلب الأول :- مفهوم التجارة الخارجية.

تتمثل العلاقات الخارجية في مختلف المبادلات فيما بين البلدان للحصول على السلع والخدمات أو لتسوية الديون وذلك بقصد السعي وراء الكسب لتـحقيق التـوازن بين جـانبي الخصوم والأصول كهدف من أهداف التجارة [1] لقد تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها، فقد عرفت تـاريخيا بأنها تمثل ((أهم صور العلاقات الاقتصادية التـي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخـدمات بين البلدان في شكل صـادرات واستيرادات)) [2].

كما عرفت التجارة الخارجية بأنها ((فرع من فروع علم الاقتصـاد والـذي يهـتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية))، وتتضمن الصفقات الاقتصادية ما يلي[3]:

- تبادل السلع المادية.
- تبادل الخدمات.
- تبادل النقود (رؤوس الأموال).
- تبادل عنصر العمل.

وتعرف التجارة الخارجية بأنها تمثل:((حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، بحيث تشمل الحركات الخارجية لرؤوس الأموال)) [4] ويلاحظ من هذا التعريف،إدخال مفهوم

الاستثمار إلى مكونات التجارة من خلال رؤوس الأموال، موضحا بذلك تأثير التجارة الخارجية على مكونات الناتج القومي الإجمالي ومتجاوزا بذلك مفهوم الناتج المحلي الإجمالي [5].

وتحدث التجارة الخارجية بين وحدتين اقتصاديتين بسبب اختلاف الأسعار، حيث نرى من ناحية التوازن الجزئي أن الاختلاف بالأسعار ناتج عن تغيرات في العرض والطلب.أما من ناحية التوازن الكلي وفي حالة استيفاء شروط محددة (مثلا: وجود منحنى سواء الجماعة) نستطيع أن نبين أن التجارة الخارجية تحدث إذا كانت الأسعار النسبية (في حالة ما قبل حدوث التجارة (مختلفة). وعلية، فأن اختلاف الأسعار النسبية هو الحافز والمحرك للتجارة والذي بدوره يعكس تغيرات في التكاليف.

والتجارة الخارجية تفتح أمام البلدان فرص التخصص وزيادة تقسيم العمل مما يؤديان إلى زيادة إنتاج واستهلاك العالم، وبالتالي ارتفاع مستوى الرفاهية العالمية [6] بعبارة أخرى، إن ميزة التجارة الخارجية هي أنها تمكن كل بلد من أن يستفيد من مزايا البلدان الأخرى، فما يتمتع بها بلد معين تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف البلدان الأخرى[7].

وعلية فالتجارة توسع الأسواق الداخلية والخارجية للمنتجين المحليين وتجبرهم على التنافس وعلى استيعاب التكنولوجيا الحديثة، وتصبح التجارة بالتالي محرك التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى،كما أن نمو القدرات التصديرية يقلل من الاستيرادات الصناعية والخدمية المنافسة.

المطلب الثاني :- أسباب قيام التجارة الخارجية.

ترتبط مختلف بلدان العالم فيما بينها بعلاقات اقتصادية متشعبة تنشأ بمناسبة قيامها بالتجارة الخارجية، فما هو أساس قيام هذه التجارة ؟ [8] فإذا افترضنا وجود نظام السوق وحافز الربح، فالسبب المباشر لقيام التجارة هو اختلاف الأسعار النسبية(Relative price Differences)[9] فالأسعار تؤثر في التبادل الدولي كما إنها تتأثر به [10] وان عملية التبادل بين البلدان سيتحقق إذا ما كانت هناك مكاسب وأرباح جراء ذلك وهي أساس التجارة الخارجية وإذا لم تكن هناك مكاسب وأرباح فلن تكون هناك تجارة دولية.

ويمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية إلى الفروع الآتية:

الفرع الأول :- الحاجة في العلاقات الاقتصادية الخارجية [11]:

بما انه هناك توزيع غير متكافئ لعناصر الإنتاج بين بلدان العالم المختلفة بما فيها

الظروف المناخية (الأمطار،درجات الحرارة ونوع التربة ....) والموارد المعدنية والبشرية والرأسمالية والمستوى التكنولوجي والكفاءات الإدارية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على قدرات البلد على الإنتاج(اختلاف ظروف الإنتاج)، إذ أن هذه الاختلافات بين البلدان تجعل هنالك اختلاف في إمكانيات البلدان في إنتاج السلع والخدمات، بمعنى أن أي بلد لا يستطيع أن يحقق الاكتفاء الذاتي.

فمنطق الحاجة هنا يفرض نفسه في غالبية الأحوال التي تتجلى فيها رغبة أي بلد في الحصول على سلع عن طريق استيرادها ومن ثم رغبة أي بلد في تلقي الطلبات على سلعها عن طريق تصدير الفائض من إنتاجها.بعبارة أخرى يمكن القول،أن التجارة الخارجية تتيح لكل بلد أن تستغل مواردها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. أي حصولها على اكبر ناتج ممكن من خلال استعمال هذه الموارد [12].

الفرع الثاني :- التخصص الدولي :

يرجع التخصص في جانب منه إلى عوامل جغرافية تتمثل في اختلاف ظروف الطقس والمناخ والتربة، واختلاف الموارد الطبيعية وتوزيعها فيما بين البلدان [13]. وكما بينا سابقاً أن البلدان لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها، وذلك بسبب التوزيع غير المتكافئ للثروات الطبيعية والمكتسبة بين بلدان العالم، ولذلك يجب على كل بلد أن يتخصص في إنتاج تلك السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف نسبية اقل وبكفاءة عالية [14].

بعبارة أخرى، يصدر البلد السلعة التي تكلفتها النسبية محليا- قبل قيام التجارة اقل من تكلفتها النسبية في الخارج، وتستورد السلعة التي تكون تكلفتها النسبية محليا أكبر منها في الخارج[15]. والقاعدة العامة هذه تعرف في الاقتصاد بقانون الميزة النسبية (*) وأساس ظهور الميزة هذه هو اختلاف التكاليف. ومع ذلك فإن من أهمية التجارة الخارجية لا ترجع فقط إلى الحصول على السلع التي لا تستطيع البلدان إنتاجها، وإنما كذلك إلى الحصول على السلع من الخارج، بثمن أقل، وعلى ذلك فإنه عن طريق التجارة الخارجية يمكن لعدد كبير من السكان أن يرفعوا من مستويات معيشتهم [16].

الفرع الثالث :- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من بلد لآخر :

ينتج عن اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة، تفاوتاً في أمثلية استخدام الموارد الاقتصادية، حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوى

التكنولوجيا، وعلى العكس من ذلك في حال انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا، حيث يخضع الإنتاج لانخفاض الكفاءة الإنتاجية، والاستغلال غير الأمثل للموارد الاقتصادية[17] .

الفرع الرابع :- التعاون في العلاقات الاقتصادية الخارجية

قد يبدو أن مبدأ التعاون الدولي اقل تأثيرا في قيام التبادل التجاري فيما بين البلدان إذا ماقورن بالأسباب الأخرى سابقة الذكر، ولاسيما في الظروف الاستثنائية، وفي هذه الأحوال تتقلص دائرة التعامل الاقتصادي فتقل الروابط والعلاقات وغيرها. أما في الظروف الاعتيادية وفي جو التعامل الطبيعي فقد يمارس التعاون الدولي بمختلف أشكاله وفي كل المجالات دورا هاما، إذ يكون مبعثا قويا لنشأة علاقات اقتصادية جديدة أو مدعاة لمضاعفة العلاقات الراهنة أو وسيلة لإعادة وإدامة العلاقات السابقة [18].

الفرع الخامس :- إختلاف الميول والأذواق، الناجم عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة . حيث أن المستهلكين في كل بلد يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات عالية الجودة، لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع تزايد متوسط دخل الفرد في البلد [19].

المبحث الثاني :النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

تعد المكاسب من التجارة الحافز الرئيس لقيام التجارة بين البلدان، وتزداد هذه المكاسب بسبب التخصص في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو المجالات الأكثر إنتاجية في البلدان المشاركة في التجارة الخارجية، وحتى يتم الوقوف عن كثب للنظريات الحديثة في مجال التجارة الخارجية لابد أولا من التطرق بشيء من الإيضاح للنظريات الكلاسيكية في هذا المجال وكما سيتم عرضه في المطالب التالية:-

المطلب الأول :- النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية :

تعد النظرية الكلاسيكية أولى النظريات المتكاملة التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين البلدان، منذ ظهورها في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، [20]حيث تشكل الأساس النظري الذي تقوم عليه النظريات الحديثة في التجارة الخارجية ، فقد حاول رواد هذه النظرية بحث أهمية وحقيقة القضايا المتعلقة بالسياسة التجارية بناء على أسباب ظهور المكاسب من التجارة، واستندوا في ذلك على مجموعة من الفرضيات المرتبطة بالمذهب الاقتصادي الحر،[21] الذي نشأ على أنقاض أفكار المدرسة التجارية، منذ القرن السادس عشر

وحتى أوائل القرن الثامن عشر، والمدرسة الطبيعية(الفيزوقراطية)التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر [22].

أما وجهة نظر الكلاسيكية في التجارة الخارجية، فيمثله عدد من الاقتصاديين البارزين الذين قدمت لنا أعمالهم تراثا يعكس عمق بصيرتهم، ومفاهيمهم ماتزال دليلنا إلى اليوم، والواقع أن أعمالهم في قضايا الاقتصاد الدولي قد أنتجت بعض أهم الأدوات التحليلية المستخدمة في الاقتصاد الحديث،ولعل أبرزهم:(David Hume)،(Adam Smith)،(David Ricardo)و(Jon Stuart Mill).

ويمكن عرض ملخص لنظريات هؤلاء الكتاب كما يلي:

ا- نظرية (David Hume):

وتتلخص نظرية (David Hume) في التجارة الخارجية في أن الرفاه الاقتصادي في أي بلد سوف يعم على البلدان الأخرى، بسبب تكامل هذه البلدان في ظل تقسيم العمل الدولي،[23] ففي حالة تطور بلد ما سيكون تأثيره إيجابيا على البلدان الأخرى المجاورة له، فمثلا تطور كل من (فرنسا، ألمانيا وإيطاليا) هو لصالح بريطانيا وان تخلف الدول سيؤثر سلبا على الاقتصاد البريطاني .

ب- نظرية (Adam Smith):

تعد نظرية الميزة المطلقة(*)(Absolute Advantage Theory) أول نظرية متكاملة ظهرت لتفسير قيام التجارة بين البلدان، وهي للاقتصادي الكبير(Adam Smith) من خلال كتابه"بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" سنة 1776 وهذه النظرية المستندة على مبدأ تقسيم العمل الدولي تعتمد على وجود فروق واضحة في تكاليف الإنتاج بين بلد وآخر من حيث الإمكانيات والإنتاجية، وتتلخص هذه النظرية بأن يتخصص كل بلد بإنتاج تلك السلع التي يكون له ميزه مطلقة في إنتاجها. علية فالتجارة بين البلدان ستكون مفيدة لجميع الإطراف المشاركة فيه [24].

إلا إن نظرية(Smith) في الميزة المطلقة عجزت عن الإجابة على التساؤل المطروح فيما إذا كان بلد ما لا تتوفر فيه ميزة مطلقة بإنتاج أية سلعة مقارنة بمنافسيه من البلدان الأخرى؟ وإذا كان بلد معين يتمتع بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على البلد الأخر، هل هذا يعني انه لا يوجد مكاسب للتجارة بين البلدين؟ [25] وقد حاول(David Ricardo) تقديم إجابة عن هذا التساؤل من خلال نظرية في الميزة النسبية.

ج- نظرية (David Ricardo):

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الإنكليزي المعروف (David Ricardo) (1772-1823) بالرد على نظرية (Adam Smith)، وذلك بكتابه المشهور (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) سنة 1817 من خلال نظريته في الميزة النسبية (comparative) advantage. إن جوهر هذه النظرية يتمثل في احتساب كلفة إنتاج الوحدات الإضافية من إحدى المنتجات بصيغة التقليل الضروري في إنتاج بقية السلع [26] بهذا توضح النظرية الجديدة انه ليس بالضرورة لقيام التجارة بين البلدان أن يتمتع البلد بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة بل ان قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع بين البلدان وليس التكاليف المطلقة. ويحقق البلد مكاسب من التجارة حتى لو كانت التكاليف الحقيقية لإنتاج جميع السلع فيه أكبر نسبياً مقارنة مع شركائه التجاريين [27].

وتعد هذه النظرية تطورا كبيرا في الفكر الكلاسيكي، حيث اعتبرت الاتجاه الصحيح في التجارة الخارجية، وخطوة هامة إلى الأمام ولازالت تشكل أساس أغلب النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، وقد زودت الاقتصاديين ببرهان أكثر كفاية وأكثر إقناعا في جدوى وفوائد التجارة، بالرغم من كل الانتقادات التي سيقت في مواجهة هذه النظرية [28].

د- نظرية (Jon Stuart Mill) :

أكدت النظريات السابقة (الميزة المطلقة والميزة النسبية) لتفسير قيام التجارة الخارجية بين البلدان على جانب العرض (إمكانيات الإنتاج) دون الاهتمام بالطلب [29].

لقد تنبه إلى هذه المسألة، (Jon Stuart Mill)، (1806-1873) الذي أشار في نظريته القيم الخارجية إلى أن رغبة كل بلد في عرض صادراته من السلع يعتمد على مقدار استيراداته، بمعنى أن الصادرات تتغير وفقا لمعدلات التبادل التجاري السائد ة بين البلدان المشاركة في التجارة، ولهذا قام (Mill) بإدخال جانب الطلب على التحليل بهدف تحديد معدلات التبادل بين هذه البلدان، وبناء على ذلك حدد مفهوم التوازن بين البلدان المشاركة فعليا في التجارة، بأنه الوضع الذي تكون فيه صادرات البلد مساوية لاستيرادات البلد الأخر المشارك معه في التجارة. بعبارة أخرى أن عرض البلد(A) لسلعته يمثل طلبه على سلعة البلد (B) والعكس صحيح، وان الانحراف لمعدل التبادل التجاري الدولي عن معدل التبادل التجاري الداخلي في البلد يزيد مكاسب ذلك البلد من التجارة الخارجية [30].

المطلب الثاني :- النظريات الحديثة في التجارة الخارجية:

إن الحصول على مكاسب متبادلة من التجارة الخارجية يتوقف على اختلاف معدلات التبادل الداخلية بين السلع من بلد إلى آخر، وإن أكبر مكسب يتحقق لكل بلد في حالة تخصصه في إنتاج السلعة التي يتميز فيها نسبيا [31].

فإذا كانت نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية قد تركت الأساس الذي قامت علية في الميزة المطلقة، لتركز على الميزة النسبية التي بدأها(Ricardo)، وأضاف عليها أسلافه الكثير من التعديلات، فان النظريات التي اعتاد الاقتصاديون أن يسموها بالنظريات الحديثة في التجارة الخارجية، التي قامت على أساس العنصر الإنتاجي الوفير، لم تتحرر تماما من الأسس التي وضعها الكلاسيكيون باستثناء الاعتماد على عنصرين من عناصر الإنتاج هما: العمل ورأس المال بدلا من العمل بوصفه عنصرا إنتاجيا وحيدا كما فعل كل من(Adam Smith)،(David Ricardo) و(Jon Stuart Mill)، فجاءت النظريات الحديثة في تفسير قيام التجارة الخارجية، إبتداءً من الاقتصاديين(Heckscer–Ohin)،والتي عرفت بنظرية وفرة العنصر(Factor Endowments Theory)معتمدة على فرضيات أكثر واقعية تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية الحديثة [32].وتتمثل الفكرة الأساسية لهذه النظرية في مايلي [33]:

أن الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين البلدان هي التي تودي إلي قيام لتجارة الخارجية بينهم. إذ لكل بلد ميزة نسبية عندما ينتج ويصدر تلك السلعة التي تحتاج إلى أمل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية فيها، إلى جانب أنه لن يكون للبلد هذه الميزة بالنسبة للسلع التي يحتاج إنتاجها إلى عامل الإنتاج الأكثر ندرة فيها،وبالتالي يجب أن يقوم البلد باستيراد هذه السلع من الخارج.

بعبارة أخرى يمكن إيجاز نظرية (H–O)(*)فيما يلي : "أن اختلاف التكاليف النسبية مرجعه الاختلاف النسبي بين معطيات البلدان من عوامل الإنتاج، فالبلد غالبا يكون له ميزة نسبية في السلع التي يتطلب إنتاجها عوامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية في البلد، وعلى العكس يكون للبلد غالبا تخلف نسبي في السلع التي يتطلب إنتاجها عامل الإنتاج الأكثر ندرة نسبية في البلد [34].

وهكذا فأنه عند قيام التجارة، فإن صادرات كل بلد ستكون من السلع التي تتفوق في إنتاجها على غيرها من البلدان،وذلك لأن تكلفة إنتاجها، وبالتالي أسعارها تكون منخفضة نسبيا عن الأسعار السائدة في البلدان الأخرى، أما استيرادتها فستكون من السلع التي يحتاج إنتاجها

إلى عوامل إنتاج غير موجودة محليا، أو يعاني فيها البلد من عجز نسبي في وفرتها،وبالتالي فان السبب الأساسي لقيام التبادل الدولي بين بلدين هو إمكانية الحصول على السلعة من الخارج بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجها محليا [35].

علية فقد توصل الاقتصاديان إلى نتيجة أساسها أن اختلاف التكاليف النسبية بين البلدان ترجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين البلدان، وهذا يعني أن البلد يصدر سلعا تحوي على نسبة مرتفعة من عنصر الإنتاج المتوفر لديه نسبيا، بينما يستورد سلعا تحوي على نسبة مرتفعة من عنصر الإنتاج النادر لديه نسبيا [36].

لقد كانت نظرية (Heckscer–Ohin)، في التجارة الخارجية موضوعا لكثير من الدراسات والاختبارات التجريبية. ومن هذه الدراسات تلك التي قام بيها الاقتصادي(Leontif)، عندما استعان بجداول المستخدم – المنتج للاقتصاد الأمريكي لسنة 1947والتي تتضمن معلومات كافية عن كميات العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج مجموعة معينة من السلع المعوضة عن الاستيرادات. وتبين أنها تصدر سلع مكثفة للعمل وتستورد سلع مكثفة لرأس المال، ولكن بسبب وفرة عنصر رأس المال بالقياس إلى عنصر العمل في الولايات المتحدة الأمريكية،(2)فقد سمي هذا التناقض الذي وقعت به الدراسة بلغز ليونتيف(Leontif Paradox)، وقد فسر ذلك ليونتيف مبينا أن إنتاجية العامل الأمريكي تعادل ثلاثة إضعاف إنتاجية العامل في أي مكان آخر، ولهذا فإنه يتعين ضرب العمل الأمريكي في ثلاثة للوصول إلى العرض الحقيقي [37].

ولقد توصلت الدراسة التي أجرها كل من (Tatemoto and Ichimura) سنة 1959على الاقتصاد الياباني، ودراسة (Wahl)عن الاقتصاد الكندي سنة 1961الى نتائج مناقضة لنظرية (Heckscer–Ohin). في حين أيدتها دراسات أخرى مثل دراسة (Bharadwaj) سنة 1962عن الهند، ودراسة (Rosecamb and Stopler) سنة 1961عن ألمانيا الشرقية [38].

ثم جاءت نظرية (Stopler and Samelson)لتقوم على الفروض نفسه التي قامت عليها نظرية (Heckscer–Ohin)، ولكنها تبحث في الأثر الذي يمكن أن يؤدي إليه التدخل في أسعار السلع على حجم إنتاج تلك السلع، وبالتالي على دخول عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها، وذلك في نموذج للتوازن العام [39].

الـــــخاتمـــــــــة

أن التطور الكبير في حركة التجارة الخارجية الذي قد شهده العالم في ظل معطيات الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وثورة المعلومات والاتصالات المعاصرة حيث تحقق إنتاج واسع من السلع والخدمات بمواصفات متطورة علميا وبكلفة اقل نسبيا وهذا ما زاد في حجم التبادلات الدولية وعمق حالة التخصص الدولي في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي وهما من أسس التجارة الدولية في العالم. وعلى الرغم من التطور الهائل في حركة الإنتاج والتبادل فما زالت ميزة التجارة الدولية تساعد البلدان المختلفة للاستفادة من مزايا البلدان الأخرى. وهذا ماادى إلى توسع الأسواق الداخلية والخارجية وأتساع الطاقة الاستيعابية لهذه الأسواق الأمر الذي زاد من حدة التنافس واستيعاب التكنولوجيا وهو ما جعل من التجارة مصدرا أساسيا لتحقيق الموارد المالية وزيادة الدخل القومي الإجمالي في البلدان المختلفة وارتفاع مستوى الرفاهية . وذلك يجعل من معطيات التجارة الخارجية ومواردها المالية مصدرا مهما لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الاستنتاجات والمقترحات

اولآ:الاستنتاجات

تم التوصل من سياق هذا البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها:

١ – إن أساس قيام التجارة الدولية بين البلدان هو تحقيق المكاسب، والتي تفسره نظرية الميزة النسبية (التخصص وتقسيم العمل)، وان اختلف الاقتصاديون في تحديد أسباب تباين هذه الميزة بين البلدان،ذلك أن جميع النظريات اللاحقة في التجارة الدولية قامت على أساس مبدأ الميزة النسبية. وتحقق التجارة الدولية للبلدان المساهمة مكاسب لايمكن أن تتحقق بدونها.

٢ – إن السبب في قيام التجارة الخارجية هو الاختلاف في الميزة النسبية وأن الهدف من التخصص والتقسيم الدولي والتجارة بين البلدان هو الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية،وقد كان هذا المبدأ ولازال هو الأساس لدعاة سياسية حرية التجارة الخارجية ومدى الفوائد الناجمة عنها في مجال تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية .

٣ – يعد نظرية ، هي الأخرى تطورا للنظرية التي جاء بها ريكاردو في الميزة النسبية والتي تعد بمثابة الأساس في قيام التجارة الخارجية ومعتمداً على ماجاء فيها من أفكار، إذ بينا أن سبب الميزة النسبية للبلد والتي ترجع إلى العامل الإنتاجي الوفير.

ثانيا: المقترحات

١ –إن التخصص والتقسيم الدولي يعد من الركائز الأساسية لقيام التجارة الخارجية بين البلدان لذا يجب على كل البلدان التي ترغب في المساهمة في التبادل التجاري الدولي أن تولي اهتماما أكبر بذلك.

٢ –وحسب ما توصل إليه الاقتصاديان إلى نتيجة أساسها أن أختلاف التكاليف النسبية بين البلدان يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين البلدان، لذا يجب على البلد المعني أن يصدر سلعا تحوي على نسبة مرتفعة من عنصر الإنتاج المتوفر لديه نسبيا، بينما يستورد سلعا تحوي على نسبة مرتفعة من عنصر الإنتاج النادر لديه نسبيا.

قائمة المصادر

أولا :- الكتب

١ -استيفان ب ماكي، التجارة الدولية، ترجمة :د.حسان بابكر، مراجعة وتقديم:د.وليد اسماعيل السيفو، مطبعة التعليم العالي، أربيل، 1990.

٢ -د.اسكندر مصطفى النجار،مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.

٣ -حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، .2002

4- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، دمشق2000.

5- د.طالب محمد عوض، التجارة الدولية: نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المعرفية، عمان 1995.

6- د.غازي صالح محمد الطائي، الاقتصاد الدولي، دار الكتب والنشر،الموصل،.1999

7- د.كريم مهدي الحسناوي، المدخل إلى الاقتصاد الدولي، مطبعة التعليم العالي، بغداد،.1988

8- د.محمد عبد العزيز عجمية، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية ،القاهرة، 1973.

9- د.محمد علي الجاسم، القواعد الأساسية(الاقتصاد الدولي)، الكتاب الاول، الجامعة المستنصرية، بغداد، .1976

10- د.محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1986.

11- موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2001.

ثانيا :-الرسائل الجامعية

١ -طه يونس حمادي، أثر أستيرادات السلع الوسيطة على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في العراق للفترة (1959-1980)رسالة ماجستير مقدمة الي مجلس كلية الادراة والاقتصاد في جامعة الموصل،1985.

٢ -سعد محمود خليل الكواز، هيكل الاستيرادات وأثره على نمو وتطور القطاعات السلعية في العراق للفترة 1958-1990، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل ، 1995.

٣ -عبد الحميد سليمان ظاهر، أثر الصادرات المصنعة في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للفترة (1952-1990)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل ، 1996.

ثالثا:- مواقع الانترنيت

www.arab-api.org/course18/c18_l.htm1. , 2011/7/25

2.-http://www.econlib.org/library/Smith/smWNtoc.html, 2011/3/8

Abstract

The foreign trade sector of important economic sectors, due to its effective role in various fields, has emerged this role is largely a result of the conditions that have characterized the world since the nineties of the last century, and of globalization and overlapping economies among themselves and the significant role that can be played on foreign trade development and the evolution of economies to other reasons, resulting in a great interest in the subject of foreign trade and what can be provided by this vital and important sector for the development of the evolution of different economies.

الهوامش

(1)د.محمد علي الجاسم، القواعد الأساسية(الاقتصاد الدولي)، الكتاب الأول، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1976، ص226.

(2)حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص13.

(3)موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2001، ص13.

(4)حسام علي داود وآخرون،مصدر سابق،ص14.

(5)لمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الالكتروني:-

www.arab-api.org/course18/c18_l.htm,2011/7/25

(6)د.اسكندر مصطفى النجار،مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973، ص54_55 .

(7)موسى سعيد مطر وآخرون، مصدر سابق، ص15.

(8)د.غازي صالح محمد الطائي، الاقتصاد الدولي،دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1999، ص25.

(9) د.اسكندر مصطفى النجار، مصدر سابق، ص ص15-17.

(10)د.محمد عبد العزيز عجمية، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1973، ص10.

(11)د. محمد علي الجاسم، القواعد الأساسية(الاقتصاد الدولي)، الكتاب الأول، مصدر سابق، ص35.

(12)رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، دمشق 2000، ص36.

(13)د.كريم مهدي الحسناوي، المدخل إلى الاقتصاد الدولي، مطبعة التعليم العالي،بغداد،1988، ص35.

(14)موسى سعيد مطر وآخرون، مصدر سابق، ص17.

(15)د.اسكندر مصطفى النجار، مصدر سابق، ص ص19-20.

(*)هذا القانون مستند إلى نظرية الميزة النسبية للاقتصادي المعروف ريكاردو التي وردت في كتابه الشهير (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب)سنه 1817.

(16))د.محمد عبد العزيز عجمية، مصدر سابق،ص5.

(17)حسام علي داود وآخرون، مصدر سابق، ص17.

(18)د. محمد علي الجاسم، القواعد الأساسية(الاقتصاد الدولي)، الكتاب الأول، مصدر سابق، ص ص 37-38.

(19) حسام علي داود وآخرون، مصدر سابق، ص17.

(20)رعد حسن الصرن، مصدر سابق، ص151.

(21) حسام علي داود وآخرون، مصدر سابق، ص33.

(22)سعد محمود خليل الكواز ،هيكل الاستيرادات وأثره على نمو وتطور القطاعات السلعية في العراق للفترة 1958–1990،أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل، 1995، ص ص9–10.

(23)د.غازي صالح محمد الطائي، مصدر سابق، ص59.

(*)تعني الميزة المطلقة: تفوق بلد على أخر في إنتاج سلعة معينة،نتيجة توافر ظروف إنتاجية خاصة بإنتاج تلك السلعة مثل ملائمة المناخ أو خصوبة التربة أو وفرة رأس المال أو....فحيثما تتواجد هذه الظروف فان كفاءة البلد الإنتاجية لتلك السلع ترتفع فتجعله متفوقا على غيره من البلدان فتبرز فيه هذه الميزة، وتكون مطلقة لان فيها يتحقق فيه التفوق المطلق.

(24)لمزيد من التفاصيل ينظر:

– رعد حسن الصرن، مصدر سابق،ص ص 152–153.

–http://www.econlib.org/library/Smith/smWNtoc.html,2011/3/8

(25) لمزيد من التفاصيل ينظر:

– د.طالب محمد عوض، التجارة الدولية: نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، معهد الدراسات المعرفية، عمان 1995، ص 30.

– د.اسكندر مصطفى النجار، مصدر سابق، ص ص21–23.

(26)د.محمد صالح تركي القريشي وفواز جار الله الدليمي، مصدر سابق، ص29.

(27)حسام علي داود وآخرون، مصدر سابق، ص38.

(28)د.محمد صالح تركي القريشي وفواز جار الله الدليمي، مصدر سابق، ص34.

(29)د.محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت 1986، ص32.

(30)لمزيد من التفاصيل ينظر:–

– حسام علي داود وآخرون، مصدر سابق، ص42.

(31) د.غازي صالح محمد الطائي، مصدر سابق، ص79.

–عبد الحميد سليمان ظاهر، مصدر سابق، ص12.

– سعد محمود خليل الكواز، مصدر سابق،ص15.

(32) رعد حسن الصرن، مصدر سابق، ص197.

(*)المقصود بنظرية(H_O):نظرية(Heckscer–Ohin).

(33)د.غازي صالح محمد الطائي، مصدر سابق، ص33.

(34) رعد حسن الصرن، مصدر سابق، ص197.

(35)طه يونس حمادي، أثر أستيرادات السلع الوسيطة على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في العراق للفترة (1959–1980)رسالة ماجستير مقدمة الي مجلس كلية الادراة والاقتصاد في جامعة الموصل، 1985، ص66.

(36)استيفان ب ماكي، التجارة الدولية، ترجمة :د.حسان بابكر، مراجعة وتقديم:د.وليد اسماعيل السيفو، مطبعة التعليم العالي، أربيل، 1990، ص ص48–49.

(37) سعد محمود خليل الكواز، مصدر سابق،ص17.

(38) عبد الحميد سليمان ظاهر، مصدر سابق، ص14.

(39) رعد حسن الصرن، مصدر سابق، ص207.